المجلس الصباح
العدد 3641 - السنة الثالثة عشرة
الجمعة 17 شعبان 1441 - الموافق 10 أبريل 2020
Friday 10 April 2020 - No.3641 - 13 th Year

«الكهرباء»: إخماد حريق محدود في محطة التحويل الرئيسية «حولي B»

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء والماء المهندس جاسم النوري انه تم اخماد حريق محدود اندلع في محطة التحويل الرئيسية بمنطقة حولي «حولي B» امس الاول وذلك اثناء إجراء عمليات تشغيلية مشيرا إلى ان الحريق اندلع في خلية مغذي للمحول رقم «1» مما ادى إلى فصل المحطة بالكامل.

وأوضح النوري في تصريح صحفي ان مقدار الفقد للاحمال الكهربائية بلغ (24 MW) مما ادى لانقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء من منطقة حولي مبينا انه على الفور توجهت فرق الإطفاء وفرق الطوارئ التابعة للوزارة وقامت بعمل اللازم حيث تم اخماد الحريق وعزل المحول المتضرر وإعادة التيار للمحطة الساعة 7:10 مساء.

عمر الطبطبائي

مجلس الأمة

أعضاؤه طالبوا الحكومة بحزمة إصلاحية اقتصادية مناسبة مؤكدين صلابة الوضع المالي للبلاد

مجلس الأمة: حراك في كل الاتجاهات لإيجاد حلول موضوعية لتبعات «كورونا»

5 نواب يتقدمون بمبادرة لتعزيز ودعم الأمن الغذائي في ظل أزمة «كوفيد 19»

- الاقتراح يدعو إلى استثمار الطاقات الموجودة في الدولة «من الأرض والمزارع وغيرها
- قيام هيئة الزراعة بوضع خطة خاصة لشهر رمضان
- الإسراع في المشروعات التي لم يتم إنجازها «مثل مشروعي الأبقار والقفص المائي»

رياض العدساني

- إنشاء شركة زراعية تساهم فيها الحكومة «كمطاحن الدقيق» تقوم باستصلاح الأراضي
- الطبطبائي يطالب الحكومة بحلول مناسبة لتعزيز الميزانية بعيداً عن «الدين العام»
- يجب علينا أن نفرق بين إيرادات الدولة ومصروفاتها التي تشكل الميزانية

فريق عمل الصباح

أعلن 5 نواب تقدمهم بمبادرة في صورة اقتراح برغبة لتعزيز ودعم الأمن الغذائي في الدولة في هذه المرحلة نظرًا لاحتمال تأثر الواردات بسبب أزمة «كورونا».

وتدعو المبادرة التي تقدم بها النواب عبد الله الكندري ود. بدر الملا ومحمد الدلال وثامر السويط وعبدالله فهاد إلى استثمار الطاقات الموجودة في الدولة «من الأرض والمزارع والجواخير ومزارع الألبان والأسماك» خير استغلال والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي في الدولة.

كما تتضمن قيام هيئة الزراعة بوضع خطة خاصة لشهر رمضان بتوفير المنتجات الزراعية والحيوانية بصورة مناسبة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أثناء فترة أزمة تفشي مرض الكورونا في دول العالم ومنها ما تواجهه دولة الكويت، لوحظ في الآنة الأخيرة عدم قدرة الإنتاج الزراعي في الكويت على توفير الأمن الغذائي بشكل ملحوظ، حيث أكدت لنا تلك الأزمة اعتمادنا على استيراد تلك المنتجات أكثر من زراعتها أو إنتاجها. وحيث استمرار هذه الأزمة العالمية وما يترتب عليها من شح في المنتجات وصعوبة تامينها – لا قدر الله – في المستقبل مع تدهور الأمن الغذائي على مستوى العالم، وذلك لرغبة أغلب الدول بمنع تصدير منتجاتها للخارج تترتب عليه آثار سلبية.

وتطبيقًا لمبدأ «لا خير في أمة لا تأكل مما تزرعه»، ولكون استمرار هذه الأزمة – لا قدر الله – سيؤدي إلى تدهور الأمن الغذائي على مستوى العالم والكويت، مما ينعكس سلبًا على السوق المحلي لشحة استيراد تلك الأغذية.

وما قد يزيد الأمر سوءًا هوعدم القدرة على رفع مستوى الاستغلال للأراضي الزراعية في دولة الكويت ويشمل كذلك الحظائر والجواخيرومزارع الأسماك ومزارع الألبان والدواجن بالإضافة إلى تلاعب التجار بأسعار المزروعات من الخضار والفاكهة بسبب سيطرتها على منافذ البيع.

وعليه وحتى نتمكن من استثمار الطاقات الموجودة في الدولة (من الأرض والمزارع والجواخير ومزارع الألبان والأسماك) خير استغلال والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي في الدولة، حيث سيشكل ذلك داعمًا رئيسيًا في دعم الأمن الغذائي في الدولة في هذه المرحلة، ومن أجل تعزيز هذا الدور نتقدم بهذه المبادرة داعمين الحكومة للأخذ بها فورًا والتي تستهدف تفعيل وتعزيز المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الدولة.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

مبادرة إلى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتوفير الأمن الغذائي للدولة:

1 – تشجيع أصحاب المنتجات وتسهيل الإجراءات لهم في الإنتاج الزراعي والحيواني.

2 – الإسراع في المشروعات التي لم يتم إنجازها حتى الآن (مثل مشروع الأبقار ومشروع القفص المائي) في مدة زمنية محددة ومعلنة.

3 – تفعيل دور الإنتاج في كل مزرعة وزيادة الإنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية وتنويعها وتشديد الرقابة، حيث إن بعض الدول منعت تصدير بعض المنتجات الزراعية والحيوانية، والعمل على زراعة تلك المحاصيل أو إنتاجها.

4 – لدينا أكثر من 5000 جاخور في الكويت المفروض أن كل جاخور يكون لديه 50 رأسًا من الغنم من أجل تنمية الثروة الحيوانية وتوفيرها في السوق المحلي وان يتم ذلك خلال فترة أشهر محددة.

5 – سرعة العمل على إزالة العراقيل الخاصة بسبب عدم الإنتاج في منطقة الوفرة والعبدلي (نباتي حيواني) وذلك لتعزيز الأمن الغذائي.

6 – زيادة مزارع إنتاج الدجاج اللحوم وبيض المائدة وفق خطة عمل.

7 – يتطلب وخاصة بعد مرور خمس سنوات من توزيع مزارع الاستزراع السمكي في الوفرة بضرورة معرفة مصيرها، مع العمل على إزالة العراقيل التي أثرت في البدء في تلك المشاريع وتوفير الإنتاج للسوق المحلي.

8– ضرورة الاهتمام بالمزارع لزراعة الأعلاف المتنوعة لتعزيز الحيوانات التي تربيها (الأبقار أو الأغنام).

9– إلزام وزارة الكهرباء والماء عمل صيانة لجميع المحطات التابعة للمناطق الزراعية ((الوفرة – العبدلي – الصليبية) وزيادة القوى الانتاجية لمحطات التحلية وذلك استعدادًا لموسم الصيف ومنها إن تطلب الأمر إنشاء محطات جديدة لتوليد الطاقة في هذه المناطق .

10– إنشاء شركة زراعية تساهم فيها الحكومة (كمطاحن الدقيق) تقوم باستصلاح الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي والاستثمار الخارجي في الإنتاج الزراعي والعمل على زيادة المخزون الاستراتيجي.

11– العمل على تبني الاقتراح المقدم لمجلس الأمة بضرورة إنشاء شركة كويتية حكومية تشارك فيها الحكومة عبر ممثليها بشتى قطاعاتها ، لتعمل على توفير الأسماك بانواعها.

12– قيام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بإعداد خطة متكاملة ليتم الإعلان عنها بعدد المشاريع والبرامج التي ستقوم بها من أجل مواجهة الوباء على بيان الخطة والأهداف والبراميج المطلوب تنفيذها وتاريخ وجهة التنفيذ.

13– تقترح إيجاد تحالف كل من اتحاد المزارعين ومنتجي الألبان وكافة الاتحادات المختصة بعمل تنسيق وعمل مشترك مع اتحاد الجمعيات التعاونية من أجل توفير المنتج الزراعي أو الحيواني أو السمكي للجمعيات التعاونية.

14 – قيام الجهات المختصة كهيئة الزراعة والثروة السمكية ومعهد الأبحاث بالقيام بعدد من البرامج الزراعية السمكية والحيوانية بشأن الزراعة في ظل أوضاع الوباء (محميات) مختارة مع اختيار مزارع وأراض لذلك.

15– قيام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والحيوانية بوضع خطة خاصة لشهر رمضان بتوفير المنتجات الزراعية والحيوانية بصورة مناسبة للمواطنين.

16– مطلوب وضع خطة عمل للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لما بعد انتهاء الأزمة بإذن الله تعالى.

من جهته طالب النائب عمر الطبطبائي الحكومة بحلول مناسبة لقضية عجز الميزانية بعيدا عن الدين العام مطمئنا بأن الحالة الاقتصادية للدولة متينة وتحوز على تصنيف ائتماني قوي.

وأوضح الطبطبائي في تصريح بمجلس الأمة امس انه «يجب علينا ان نفرق بين ايرادات الدولة ومصروفاتها التي تشكل الميزانية والحالة الاقتصادية للدولة ، وما تم ذكره يوم امس مفهومين مختلفين تماما، مضيفا «أبشر أهل الكويت بان الحالة الاقتصادية للدولة سليمة ومتينة وأصولنا السيادية الخارجية لله الحمد متوفرة».

واضاف «لكننا اليوم نواجه هبوط في ايرادات الدولة نتيجة لانخفاض أسعار النفط الذي يشكل ٩٠٪ من ايرادات الحكومة ، ومثال على ذلك قبل ٦ اشهر كان سعر البرميل من ٦٠ الى ٧٠ دولار واليوم قيمة البرميل ما بين ٢٠ الى ٢٥ دولار ، وقبل أسبوعين وصل ١٦ دولار ، وهذا يدل على ان هناك خلل حقيقي في الهيكلة الاقتصادية الحكومية الذي لم تعالجه».

ولفت الى تقديمه وعدد من النواب في السنوات السابقة الكثير من الاقتراحات بقوانين لتقوية ميزانية الدولة ، فيما اقتصر الحل الحكومي على الاقتراض وتقدمت بمشروع الدين العام ، لتعويض الهبوط في ايرادات الميزانية، مؤكدا رفضه للمشروع من قبل أزمة كورونا حيث تقدمت به الحكومة به سابقا وكان بقيمة ٢٥ مليار دينار.

واضاف الطبطبائي ان «التاويل الذي حصل باننا نخوف الشعب لاقرار قانون الدين العام فهذا الكلام عار عن الصحة ، وأؤكد ان الحكومة عاجزة وهي غير قادرة على إدارة الملف المالي في الدولة لانها اتت فقط بحل وحيد ، وفي المقابل نجدها اليوم مبدعه في

خطة عاجلة لشهر رمضان الكريم

الزراعة أصبحت مطلبا ضروريا في ظل الأزمة

قادرون على انتاج محاصيل بكفاءة عالية